الأمم المتحدة S/2013/338

مجلس الأمن

Distr.: General
10 June 2013
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٠٠ (٢٠١٣) المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣، الذي أنشأ المجلس بموجبه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، يندمج في إطارها مكتب الأمم المتحدة في مالي، على أن تتولى البعثة المتكاملة مسؤولية الاضطلاع بالمهام المسندة إلى المكتب.

٢ – وفي ذلك القرار، طلب مني المجلس أن أطلعه بانتظام على الحالة في مالي، وعلى تنفيذ ولاية البعثة المتكاملة، وأن أقدم إليه تقريرا في غضون ٤٥ يوما من اتخاذ القرار المذكور، وخاصة فيما يتعلق بالحالة الأمنية والعملية السياسية، وأن أضمنه معلومات مستكملة عن العناصر السياسية ذات الأولوية، بما في ذلك تنفيذ خريطة الطريق الانتقالية، والعملية الانتخابية، والمعلومات ذات الصلة بالتقدم المحرز وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والقانون الإنساني الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، طُلب مني تقديم استعراض لمستوى القوات، وتشكيل القوات ونشر جميع العناصر المكونة للبعثة المتكاملة. ويتضمن هذا التقرير المعلومات المستكملة المطلوبة وكذلك معلومات عن التطورات الرئيسية التي استجدت في مالي منذ صدور تقريري المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣ (S/2013/189).

ثانيا – مستجدات التطورات الرئيسية

ألف – التطورات السياسية

٣ – شهدت الفترة المشمولة بالتقرير عدد من التطورات المتصلة بعملية الحوار والمصالحة، والوضع في كيدال وتعبئة أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين في التحضير لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية الوطنية. وتمثل هذه التطورات تقدما متواضعا في الجهود

130613 130613 13-35296 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المبذولة لاستعادة النظام الدستوري والسلامة الإقليمية للبلد. ومع ذلك، لا تزال مالي تواجه تحديات سياسية وأمنية وإنسانية متداخلة، تشكل تهديدا للسكان وللتماسك الاجتماعي. إذ تشتد مظاهر الاستقطاب الاجتماعي، والتوترات فيما بين القبائل ومشاعر العداء بين الأطراف السياسية، وقد تتصاعد على نحو يؤدي إلى مزيد من النزاع في حال عدم إيجاد حل لها.

الحوار والمصالحة

٤ - قام الرئيس المؤقت ديونكوندا تراوري، في خطوة مهمة، بتعيين رئيس ونائبي رئيس اللجنة الوطنية للحوار والمصالحة في ٣٠ آذار/ مارس. وفي ١٠ نيسان/أبريل، تم تعيين ٣٠ عضوا للجنة بموجب مرسوم رئاسي، وتولى جميع أعضاء اللجنة مهامهم رسميا في ٢٥ نيسان/أبريل. وفي حين رأى العديد في ذلك تطورا إيجابيا للمضي قدما بعملية الحوار والمصالحة، انتقد البعض اللجنة لما لمسوه من انعدام الشفافية في عملية اختيار أعضائها وعدم إدراج ما يكفي من القيادات الدينية والقبلية والتقليدية في عضويتها. وتقدم الأمم المتحدة الدعم التقني واللوجستي للجنة.

٥ - واستجدت تطورات هامة فيما يتعلق بالوضع في كيدال. فقد أعربت الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لأزواد المنشأ حديثا عن استعدادهما للدخول في حوار مع الحكومة الانتقالية لبدء المفاوضات على أساس احترام السلامة الإقليمية لمالي وسيادتها ونظامها العلماني. وواصلت الأمم المتحدة، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي، الانخراط بنشاط مع الحكومة الانتقالية والجماعات في الشمال، ولا سيما الحركة الوطنية لتحرير أزواد، بغية تيسير محادثات مباشرة من شأنها أن تمهد الطريق لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية على نطاق البلد وبدء حوار وطني موضوعي بعد الانتخابات.

٦ - واضطلع القائم بأعمال رئيس البعثة المتكاملة بزيارة إلى كيدال وتيساليت في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ آذار/مارس، وإلى كيدال مرة أخرى في ٢٥ نيسان/أبريل، حيث تحاور مع الممثلين المحليين، بما في ذلك مجلس الشيوخ، والمجتمع المدني، والحركة الإسلامية لأزواد والحركة الوطنية لتحرير أزواد، بشأن الوضع السائد وبعض السبل الممكنة للمضي قدما في عملية الحوار. وشدد المتحاورون على ضرورة إيجاد حل سلمي للوضع في كيدال ومعالجة الأسباب الجذرية للمشاكل القائمة في المناطق الشمالية، والتي تُعزى من وجهة نظرهم إلى مشاكل في الحوكمة.

٧ - ويعمل ممثلي الخاص لغرب أفريقيا بشكل وثيق مع القائم بأعمال رئيس البعثة المتكاملة لتيسير بدء الحوار بين السلطات المالية والجماعات المسلحة في المناطق الشمالية. وقد سافر إلى باماكو في الفترة من ٣٠ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو حيث عقد اجتماعات، وبرفقته الممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بمالي ومنطقة الساحل، والممثل الخاص ورئيس بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية، بيير بويويا، والممثل الخاص لمالي ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، عبدو توري شيكا، والقائم بأعمال رئيس البعثة المتكاملة، وذلك مع الرئيس المؤقت لمالي ورئيس وزرائها في باماكو، اللذين أكدا اعتزام السلطات المالية الدخول في حوار مع الجماعات المسلحة في المناطق الشمالية. وقاموا أيضا بزيارة مشتركة إلى واغادوغو لإجراء مشاورات مع وسيط الجماعة الاقتصادية، بليز كومباوري، بشأن سبل المضي قدما. وفي وقت لاحق، وتحديدا في ١٠ أيار/مايو، التقى القائم بأعمال رئيس البعثة المتكاملة، ورئيس بعثة الدعم الدولية والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل، ميشيل ريفيراند دي مينتون، بممثلين عن الحركة الوطنية لتحرير أزواد في واغادوغو.

٨ - وأسفرت هذه الجولات من المناقشات مع السلطات المالية وممثلي الجماعات في الشمال عن نتائج مشجعة. وأعربت الأطراف عن التزامها ببدء حوار في أقرب وقت ممكن، وشددت على ضرورة إيجاد حل مستدام يقبله الجميع لمشاكل الشمال. وأيد الرئيس المؤقت بدء مرحلة تحضيرية لعملية الحوار من أجل التوصل إلى اتفاق يقضي بأن تخضع مشاركة الجماعات المسلحة في العملية الوطنية للحوار والمصالحة لمبادئ السلامة الإقليمية، وعدم تطبيق الشريعة ونزع السلاح. وطلبت الحركة الوطنية لتحرير أزواد الحصول على ضمانات دولية لكفالة إجراء حوار مجد بعد الانتخابات بشأن مركز الشمال في المستقبل وتنفيذ أي اتفاق في المستقبل.

٩ - وفي وقت لاحق، أيدت الحكومة الانتقالية والحركة الوطنية لتحرير أزواد خطة التيسير السباعية الخطوات التي وضعتها الأمم المتحدة بالتنسيق الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي. والهدف من خطة التيسير هذه هو تمكين الطرفين من التوصل إلى اتفاق بشأن إطار من شأنه أن يمهد الطريق لإجراء انتخابات على الصعيد الوطني، تشمل منطقة كيدال، وتهيئة الظروف المواتية لنشر البعثة المتكاملة، ورسم الخطوط العريضة لإطار عملية الحوار في مرحلة ما بعد الانتخابات.

١٠ - وفي ١٦ أيار/مايو، عين الرئيس المؤقت تيبيلي درامي مستشارا له بشأن الوضع في المناطق الشمالية وكلّفه بتنسيق الجهود الوطنية والإقليمية والدولية من أجل معالجة تواتر حالة

عدم الاستقرار في الشمال، بوسائل منها إيجاد حل متفاوض عليه، يتم التوصل إليه بإشراك الجماعات المسلحة والميليشيات. وفي هذا السياق، اجتمع في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ أيار/مايو بممثلين عن المجلس الأعلى لأزواد في نيامي، وعن الحركة العربية لأزواد وتحالف الجاليات العربية في نواكشوط. وأفاد في وقت لاحق أن الأطراف قد أعربت عن استعدادها لمناقشة اتفاق إطاري من شأنه أن يمهد الطريق لإجراء انتخابات في جميع أنحاء البلد، تليها مناقشات موضوعية مع المسؤولين المنتخبين بشأن المشاكل التي تواجهها المناطق الشمالية.

١١ - وفي ٣ حزيران/يونيه، عقد فريق الوساطة التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اجتماعا للمجتمع الدولي في واغادوغو لمناقشة الاستعدادات لإجراء محادثات مباشرة بين الحكومة الانتقالية والجماعات المسلحة في المناطق الشمالية. وترأس الاجتماع وزير خارجية بوركينا فاسو، جبريل يبيني باسولي. وأعلن السيد درامي، باسم الحكومة الانتقالية، ووفد مشترك بين الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لأزواد، عن التزامهم بالحوار وبإجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها المقرر (انظر الفقرة ١٢). وأعاد الوفد المشترك بين الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لأزواد تأكيد التزامه بالسلامة الإقليمية لمالي وسيادتها ونظامها العلماني. وأعرب المشاركون عن القلق إزاء تزايد التوترات في الميدان ودعوا جميع الأطراف إلى الكف عن الأعمال الاستفزازية التي يمكن أن تؤثر سلبا على جهود الوساطة المتواصلة. وأُنشئ فريق يضم فريق الوساطة التابع للجماعة الاقتصادية، وممثلين عن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لوضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاق الإطاري المقرر عرضه على الأطراف في ٧ حزيران/يونيه قبل بدء المحادثات المباشرة.

الانتخابات

١٢ - في ٢٧ أيار/مايو، أعلن الرئيس المؤقت مواعيد جديدة للانتخابات. إذ من المقرر عقد الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في ٢٨ تموز/يوليه، مع احتمال إجراء جولة ثانية في ١١ آب/أغسطس. ومن المقرر إجراء الانتخابات التشريعية في أيلول/سبتمبر. وفي ٢٠ أيار/مايو، اعتمدت الجمعية الوطنية قانون الانتخابات المنقح. وقد صدر لاحقا في ٢٢ أيار/مايو. وينص القانون المنقح على استخدام نظام تسجيل الناخبين عن طريق الاستدلال البيولوجي بهدف تعزيز شفافية الانتخابات ومصداقيتها.

١٣ - وفي حين أن الاستعدادات جارية على قدم وساق لتنظيم الانتخابات، لا تزال هناك العديد من التحديات، من بينها الحالة السائدة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الوطنية لتحرير أزواد؛ وإدارة عملية التصويت للمشردين داخليا واللاجئين؛ وتضمين سجل الناخبين أعدادا تصل إلى ٤٠٠ ٠٠٠ من الشباب الذين بلغوا سن التصويت بعد إنشاء السجل المدني.

ويشمل هذا السجل حاليا نحو ٦,٩ ملايين من الناخبين المحتملين. و قد أُتلفت معظم المواد الانتخابية التي وزعت في المناطق الشمالية لأغراض الانتخابات التي كانت مقررة في عام ٢٠١٢ مما يقتضي استبدالها. وأخيرا، ينبغي أن تكون الظروف الأمنية في جميع أنحاء البلد مواتية لإجراء الانتخابات.

١٤ - وتبلغ الاحتياجات المالية المقترحة للانتخابات الرئاسية والتشريعية ١٢٨ مليون دولار تعهدت الحكومة الانتقالية بتقديم نحو ٥٠ مليون دولار منها. ويجري حشد المبلغ المتبقي، وقدره ٧٨ مليون دولار، من خلال صندوق مشترك للتبرعات يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وحتى ٢٧ أيار/مايو، كان الاتحاد الأوروبي ولكسمبورغ والسويد وكندا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أسهموا بمبلغ ٣٥ مليون دولار في هذا الصندوق، مما يترك ثغرة في التمويل تناهز ٤٣ مليون دولار.

١٥ - وواصلت البعثة المتكاملة دعم الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية حرة ونزيهة وشفافة وشاملة، بما في ذلك تقديم المساعدة التقنية إلى السلطات المالية. وتحقيقا لهذه الغاية، تقوم البعثة بدعم جهود الحكومة الانتقالية الرامية إلى بناء توافق سياسي حول المسائل الانتخابية المعلقة. وثمة مناقشات جارية بين الحكومة الانتقالية، والجهات الفاعلة السياسية، بما في ذلك المرشحون الرئاسيون والمجتمع المدني بشأن توقيع مدونة لقواعد السلوك الانتخابي. وستستعين البعثة المتكاملة بجميع الموارد المتاحة لدعم الانتخابات، بما في ذلك المساعدة في تلبية الاحتياجات الأمنية واللوجستية. ومع ذلك، لن تكون البعثة قادرة على توفير مستوى الدعم الذي سيكون بوسعها تقديمه في مراحل لاحقة من النشر.

١٦ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل، نظمت وزارة شؤون المرأة، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لقاء شارك فيه رئيس الوزراء ووزير الإدارة الإقليمية واللامركزية، من أجل إطلاق الاستراتيجية الوطنية للحكومة الانتقالية لمشاركة المرأة وتمثيلها في الانتخابات. وقد تم تحديث هذه الاستراتيجية لتشمل بعض أحكام قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك تضمين قانون الانتخابات توصية بتخصيص حصة ٣٠ في المائة لمشاركة المرشحات. أما في الوقت الحالي، فلا تتجاوز نسبة البرلمانيات في مالي ١٠ في المائة. وحاليا، للنساء فقط ١٠ في المائة من البرلمانيين هم من النساء. بيد أن هذا البند لم يُدرج في مشروع القانون الانتخابي المعدّل الذي عُرض على الجمعية الوطنية.

التطورات الدولية والإقليمية

١٧ - في ١٩ نيسان/أبريل، اشترك الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة في رئاسة الاجتماع الرابع لفريق الدعم والمتابعة المعني بالحالة في مالي، المعقود في باماكو. وقد أتاح الاجتماع فرصة لسلطات مالي والمنطقة والمجتمع الدولي الأوسع لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خريطة الطريق الانتقالية منذ الاجتماع السابق للفريق الذي عُقد في بروكسل في ٥ شباط/فبراير، ولتحديد معالم السبيل إلى الأمام. وأكد المشاركون مجددا قناعتهم الراسخة بأن أي حل للأزمة المتعددة الأبعاد في مالي ينبغي أن ينبع من شعب مالي نفسه، وأن يرتكز على المساعي المبذولة على المسارين السياسي والعسكري في آن واحد.

باء - الحالة الأمنية

١٨ - ظلت الحالة الأمنية في شمال مالي معقدة ومتقلبة. وتوقفت إلى حد كبير العمليات القتالية الرئيسية التي تضطلع بها قوات الدفاع والأمن المالية وبعثة الدعم الدولية والقوات المسلحة الفرنسية (من خلال عملية سيرفال). وتمكنت القوات المسلحة المالية والفرنسية وبعثة الدعم الدولية من استعادة السيطرة على معظم المراكز السكانية الرئيسية في شمال البلاد. وتميزت الفترة المشمولة بالتقرير بوقوع اشتباكات بين الحركة الوطنية لتحرير أزواد وجماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، بالإضافة إلى معارك بين عناصر مسلحة أخرى من الطوارق والعرب. وفي حين تمكنت الحركة الوطنية لتحرير أزواد من إعادة فرض سيطرتها بصورة تدريجية على منطقة كيدال، استعادت القوات المسلحة المالية السيطرة على منطقة النفيس وتقدمت نحو بلدة كيدال.

١٩ - وجدير بالإشارة أن جماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا وحركة أنصار الدين وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي قد تكبدوا خسائر فادحة وتراجعت قدرتهم على تنفيذ العمليات تراجعا شديدا بفضل عمليات القوات المسلحة المالية والفرنسية وبعثة الدعم الدولية. وبالتالي، فقد تشرذمت هذه الجماعات واندمجت عناصرها في نسيج السكان المحليين، أو فرت إلى بلدان مجاورة أو انضمت إلى جماعات قائمة. وتميزت الفترة المشمولة بالتقرير بنشوء جماعات جديدة منها الحركة الإسلامية لأزواد، والمجلس الأعلى لأزواد وحركة عرب أزواد. وتتألف الجماعتان الأوليان أساسا من عناصر يُزعم أنها تنتمي إلى الحركة الوطنية لتحرير أزواد وحركة أنصار الدين مع اندماج الحركة الإسلامية لأزواد لاحقا في المجلس الأعلى لأزواد. أما حركة عرب أزواد، فهي مؤلفة أساسا من عناصر عربية.

٢٠ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير تزايد الاشتباكات بين الحركة الوطنية لتحرير أزواد والجماعات المتطرفة المسلحة، بما في ذلك الحلفاء السابقون في هجوم عام ٢٠١٢. وسُجلت خمسة اشتباكات على الأقل بين الحركة الوطنية لتحرير أزواد وجماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا في النفيس (الواقعة على بعد ١٢٠ كلم جنوب غرب كيدال) وميناكا، أسفرت عن عشرة قتلى على الأقل. وانتزعت الحركة الوطنية لتحرير أزواد السيطرة على النفيس وعززت وجودها في المنطقة، وأيضا في مناطق أبعد إلى الشمال وصولا إلى تيساليت وميناكا ومواقع أخرى. ووقعت أيضا اشتباكات بين حركة عرب أزواد والحركة الوطنية لتحرير أزواد، منها اشتباكات في منطقة بير. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، قُتل تسعة أشخاص خلال اشتباكات بين عناصر الحركة الوطنية لتحرير أزواد وعناصر عربية على مقربة من إنتاف. ومن دواعي القلق أيضا التقارير التي تفيد تصاعد التوترات بين قبائل الطوارق والعرب.

٢١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعادت القوات المسلحة المالية نشر نحو ١ ٢٠٠ جندي في غاو و ٦٥٠ جنديا في تمبكتو. وفي ٦ أيار/مايو، تم نشر ٢٥٠ جنديا إضافيا في ميناكا. وأفادت القوات المسلحة أيضا بأن عددا من الجنود التي تم نشرها في غاو تستعد للتحرك نحو الشمال. وأدت الإعلانات الصادرة عن السلطات الانتقالية وما رافقها من تحركات القوات المسلحة المالية نحو كيدال إلى تصاعد حدة التوتر في المنطقة وفيما بين قبائل الطوارق، مما أثار المخاوف في الشمال من احتمال عودة النزاع المسلح. وقد أثارت هذه التطورات مخاوف في الشمال بشأن احتمال عودة النزاع المسلح. وفي ٥ حزيران/يونيه، شنت القوات المسلحة المالية هجوما وانتزعت السيطرة على بلدة النفيس (الواقعة على بعد ١١٥ كلم من كيدال) من الحركة الوطنية لتحرير أزواد. وتفيد التقارير أن هذا التقدم قد تحقق بسبب قيام تلك الجماعة المسلحة بعمليات اعتقال وطرد في حق سكان كيدال ذوي البشرة الداكنة (غير الطوارق). وأفادت الحركة الوطنية لتحرير أزواد أنه من أصل ١٨٠ شخصا قامت باعتقالهم، احتُجز ٢٠ شخصا بتهمة ''التجسّس'' لصالح السلطات المالية، في حين يُزمع ترحيل الآخرين، باعتبارهم غير مقيمين، إلى ''خط فاصل'' في ما وراء دوينتزا. وقد أفادت التقارير مقتل العديد من عناصر الحركة الوطنية لتحرير أزواد في القتال الذي نشب إثر ذلك في ٥ حزيران/يونيه، وتراجع الجماعة المسلحة إلى الشمال. وحتى ٦ حزيران/يونيه، كانت التقارير تفيد أن القوات المسلحة المالية بصدد تعزيز وجودها في موقع على بعد ٣٥ كلم جنوب بلدة كيدال.

٢٢ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، أنهت عملية سيرفال وبعثة الدعم الدولية عملياتهما في جبال أدرار إيفوغاس، لكنها واصلت هذه العمليات في المناطق المحيطة بالمراكز السكانية الرئيسية. وانتقلت القوات الفرنسية من منطقة كيدال لكي تركز عملياتها، جنبا إلى جنب مع

القوات المسلحة المالية وبعثة الدعم الدولية، ضد الجماعات المسلحة المتطرفة على امتداد منطقة نهر النيجر قرب الحدود الموريتانية، ومنطقة غاو، على طول محور أنسونغو، وفي منطقة بحيرة فاغيبين (جنوب تمبكتو). ولئن لم تقع اشتباكات كبرى، جرى حجز كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر والمتفجرات، وتم الكشف عن مرافق لإنتاج أجهزة متفجرة مرتجلة. وفي الفترة من ٨ إلى ١٨ نيسان/أبريل، نُفذت عمليات مشتركة في منطقة غاو تستهدف عناصر تابعة لجماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا. وتم اكتشاف أكثر من ١٣ طنا من الأسلحة والذخيرة.

٢٣ - وما فتئت بعثة الدعم الدولية تتولى تدريجيا المسؤوليات التنفيذية عن عدة مناطق في شمال مالي بينما بدأت عملية سيرفال انسحابها وفقا لما أعلنه وزير الخارجية الفرنسي، لوران فابيوس، في باماكو في ٥ نيسان/أبريل. وفي ٣٠ أيار/مايو، بلغ قوام بعثة الدعم الدولية ٦ ٠٨٥ فردا جرى نشرهم في مدن ومناطق تمبكتو وغاو وميناكا على طول الحدود مع بوركينا فاسو في منطقة دوينتزا وعلى امتداد الحدود مع موريتانيا في منطقة ديابالي. وانتقلت وحدة بعثة الدعم الدولية، التي كانت متمكزة في بلدة كيدال، إلى أغلهوك وتيساليت في مطلع أيار/مايو. وأبقت عملية سيرفال على سرية لها هناك. وفي ٢٩ أيار/مايو، بلغ قوام القوات الفرنسية ٠٠٠ ٤ جندي للتركيز على العمليات المتواصلة.

٢٤ - ونجحت عمليات القوات المالية وبعثة الدعم الدولية والقوات الفرنسية في إضعاف الجماعات المسلحة المتطرفة وتقويض قدرتها على شن عمليات واسعة النطاق. وفقدت هذه الجماعات ما كان لها من ميزة تكتيكية وجزء كبير من الملاذ الآمن الذي كان متاحا لها لسنوات في شمال مالي. ومع ذلك، فقد باتت هذه الجماعات تلجأ بشكل متزايد إلى تكتيكات غير نمطية، بما في ذلك التفجيرات الانتحارية. وقد نفذت جماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا وجماعات متطرفة أخرى عددا من الهجمات الانتحارية في جميع أنحاء الشمال. وفي ٣٠ آذار/مارس، هاجم انتحاري نقطة تفتيش تابعة للقوات المسلحة المالية في تمبكتو، أعقبها بعد بضع ساعات هجوم شنه متمردون على المدينة. وفي ١٢ نيسان/أبريل، فجر انتحاري عبوته المتفجرة في أحد أسواق مدينة كيدال، مما أسفر عن مقتل أربعة جنود تشاديين تابعين لبعثة الدعم الدولية وإصابة ثلاثة آخرين. وفي ٤ أيار/مايو، نُفذ هجوم معقد بواسطة مركبة محملة بالمتفجرات، مع قيام ركاب السيارة بإطلاق نيران من أسلحة صغيرة، ومعهم سائق دراجة نارية يرتدي حزاما ناسفا استهدف موكب تابع للقوات المسلحة المالية شمال غاو، مما أسفر عن مقتل جنديين. وفي ١٠ أيار/مايو، نُفذ هجوم انتحاري آخر باستخدام سيارة مفخخة عند مدخل مخيم وحدة النيجر التابعة لبعثة الدعم الدولية في ميناكا. وفي اليوم نفسه، استهدف ثلاثة انتحاريين نقطة تفتيش تابعة للقوات المسلحة المالية في

غوسي (الواقعة على بعد ١٥٤ كلم جنوب غرب غاو)، مما أسفر عن إصابة جنديين بجروح.

٢٥ - وفي فجر يوم ٢٣ أيار/مايو، نُفذت هجمتان متزامنتان بالقنابل في مدينتي أغاديز وأرليت الواقعتين شمال النيجر. وفي أغاديز، تعرض معسكر تدريب عسكري لهجوم شنه تسعة انتحاريين انقسموا إلى ثلاث مجموعات في هجوم منسق بصورة جيدة استُخدمت فيه سيارة مفخخة، مع إطلاق مباشر للنيران ببنادق هجومية واستخدام الأحزمة الناسفة الفردية. وفي المجموع، أسفر هذا الهجوم عن مقتل ٢٤ جنديا وإصابة ١٦ شخصا آخر بجروح خطيرة. وفي أرليت، انفجرت سيارة مفخخة عند مدخل منجم لليورانيوم ومنشأة لمعالجة اليورانيوم تابعين لشركة ''سومير'' خارج المدينة. وأسفر الهجوم عن مقتل مدني واحد وإصابة ١٤ آخرين بجروح خطيرة. وقد أعلنت جماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا مسؤوليتها عن هذين الهجومين الانتحاريين.

٢٦ - ولوحظت أيضا بوادر لاحتمال حدوث اضطرابات وانفلات أمني في جنوب مالي. وفي ٢٨ نيسان/أبريل، اعتُقل سبعة عناصر يُدعى انتماؤها لجماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا على يد قوات الأمن المالية في باماكو، ونُقل ثمانية أفراد يُدعى انتماؤهم لجماعة مسلحة من تمبكتو إلى باماكو حيث جرى احتجازهم في معسكر للدرك بالعاصمة. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، اعتُقل أفراد من الميليشيات الموالية للحكومة (غاندا إيزو وغاندا كوي) في منطقة سيفاري. وفي هذه الأثناء، في ٦ نيسان/أبريل، قُتل شرطي وأصيب جندي عندما حاولت قوة عسكرية - دركية مشتركة إنهاء اشتباكات بين أفراد شرطة في باماكو، تفيد التقارير أنها نشبت بسبب خلافات بين أنصار المجلس العسكري وأفراد شرطة آخرين بشأن ادعاءات الإجحاف في الترقيات. وألقي القبض على ١٦ من أفراد الشرطة وحُجزت كمية كبيرة من الأسلحة خلال هذا الحادث.

٢٧ - وتفيد التقديرات بأن هناك عناصر مسلحة في مالي تحتفظ بالقدرة على التعافي، إذ تفيد التقارير استمرار وجود شبكات الدعم المساعدة وهياكل التجنيد. وتفيد بعض التقارير أيضا بأن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي قد عزز أنشطته في منطقة تامسنا قرب الحدود مع النيجر والجزائر، كما تم العثور على معسكرات لتدريب جماعات متطرفة مسلحة شرق تمبكتو.

٢٨ - ولا تزال إدارة مخزون الأسلحة تمثل مسألة ملحّة ينبغي معالجتها في مالي وفي البلدان المجاورة. ويفيد تقرير صدر مؤخرا أن منظمتي بحوث التسلح أثناء التزاعات والدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة قد حددتا الأسلحة التي تستخدمها الجماعات المسلحة غير

التابعة للدول في مالي على أساس أنها ربما أُخذت من الترسانات العسكرية الليبية السابقة، بما في ذلك البنادق عديمة الارتداد عيار ١٦٠ ملم وصواريخ من طراز NR-160 وأسلحة أخرى من قبيل منظومات إطلاق صواريخ متعددة من طراز BM-21، وصواريخ من طراز M22M٩، وقاذفات الصواريخ من طراز UB-32. وأفادت المنظمتان أيضا أن الجماعات المسلحة قد استحوذت على بعض عتاد القوات المسلحة المالية.

٢٩ - وواصلت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تنسيق إيفاد فرق إبطال الذخائر المتفجرة الى المناطق الملوثة ذات الأولوية في وسط مالي وشاركت كذلك في بناء قدرات القوات المسلحة المالية للحد من الأخطار الناجمة عن المتفجرات. ونُظمت دورات للتوعية بمخاطر المتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة شارك فيها أفراد بعثة الدعم الدولية وأفراد الأمم المتحدة.

جيم - بسط سلطة الدولة

٣٠ - واصلت الحكومة الانتقالية تدريجيا تعزيز وجودها في المناطق الشمالية، ولا سيما غاو وتمبكتو. وتستعيد الدولة سيطرتها بصورة تدريجية في معظم المدن الشمالية الكبرى. وقد عاد المحافظ والولاة إلى منطقة غاو. أما في منطقة تمبكتو، فقد عاد الحاكم والولاة فقط إلى بلدة تمبكتو في ضوء استمرار انعدام الأمن في المناطق الريفية. واستُؤنفت بعض الخدمات الإدارية الأساسية، وإن ظل العديد من المباني الإدارية الرئيسية غير صالح للاستعمال بسبب الأضرار التي لحقتها أثناء النزاع. وفي هذه الأثناء، احتفظت الحركة الوطنية لتحرير أزواد بالسيطرة على بلدة كيدال ووسعت نفوذها ليشمل معظم أنحاء المنطقة، وجنوبا إلى منطقة ميناكا.

٣١ - ويستأنف كل من الدرك المالي والشرطة الوطنية والحرس الوطني تدريجيا مهام حفظ القانون والنظام في شمال مالي. واعتبارا من منتصف أيار/مايو، كان قد جرى إعادة نشر ٧٨ من أفراد الشرطة في تمبكتو و ٨٠ في غاو. وفي هذه الأثناء، واصلت قوات الدرك انتشارها في الشمال، بما في ذلك انتشار ١٠٨ من أفراد الدرك في غاو، و ٨ في دوينتزا و ١٠٥ في ميناكا، و ٥ في تينينكو ، و ٨ في يووارو و ١١٢ في منطقة تمبكتو. وقد أعيد نشر ما مجموعه ٣٣ من عناصر الحرس الوطني في كل من دوينتزا وتينينكو ويووارو، بينما عاد ١٠٠ منهم إلى غاو. ومع ذلك، لا تزال مؤسسات العدالة والسجون معطلة في الشمال، حيث تعثرت عودة الموظفين لدواعي أمنية. وساهمت التحديات اللوجستية، بما في ذلك عدم وجود المركبات، ومعدات الاتصالات وأماكن العمل، في تقويض الفعالية التشغيلية للمؤسسات الأمنية.

٣٢ - وما فتئت الأمم المتحدة تنسق على نحو وثيق مع الاتحاد الأوروبي عملياتها التخطيطية والتقييمية فيما يتعلق بقطاعات الأمن وسيادة القانون الأوسع. وفي ٢٢ نيسان/أبريل، خلُص مجلس وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي إلى أن الاتحاد سيكون مستعدا للنظر في زيادة انخراطه في مالي مع التركيز على الأمن وسيادة القانون لمساعدة سلطات مالي على مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

٣٣ - وكان قوام بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في مالي قد بلغ ٥٤٠ من الأفراد العسكريين بحلول نهاية أيار/مايو. وفي أيار/مايو، عملت البعثة بشكل وثيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة، بالإضافة إلى شركاء آخرين للأمم المتحدة، من أجل إعداد وتقديم دورة دراسية عن القانون الإنساني الدولي وحماية المدنيين. وفي ٢ نيسان/أبريل، بدأت تدريب أول كتيبة من مجموعة أربع كتائب تابعة للقوات المسلحة المالية تتألف من ٦٥٠ جنديا، ويتوقع إنهاؤه بحلول حزيران/يونيه. وبالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تقوم البعثة المتكاملة بتدريب القوات المسلحة المالية في مجال حماية النساء والأطفال في حالات النزاع.

٣٤ - وحتى ٢٨ أيار/مايو، كان الصندوق الاستئماني لدعم السلام والأمن في مالي، وهو الصندوق الذي أنشئ لدعم قطاعات الدفاع والأمن في مالي، قد تلقى نحو ٧ ملايين دولار من التعهدات المؤكدة. وتعكف البعثة المتكاملة على التنسيق مع الحكومة الانتقالية لإعداد قائمة من احتياجات المواد ذات الأولوية التي يمكن توفيرها باستخدام العقود الحالية للأمم المتحدة. وسيتم التقيد بسياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان لدى تقديم الدعم المتأتي من الصندوق الاستئماني.

دال - حالة حقوق الإنسان

٣٥ - تظل حالة حقوق الإنسان في مالي مصدر قلق بالغ إزاء استمرار ورود تقارير عن وقوع انتهاكات. ومما يزيد من تفاقم هذه الحالة انعدام الأمن في شمال البلد. وقد واصلت البعثة المتكاملة تلقي ادعاءات تفيد وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في الشمال، بما في ذلك عمليات الإعدام بإجراءات موجزة والاعتقال التعسفي والاختفاء القسري وتدمير ونهب الممتلكات الخاصة. وتورّط هذه الادعاءات عناصر من القوات المسلحة المالية، بالإضافة إلى الجماعات المسلحة مثل الحركة الوطنية لتحرير أزواد وجماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا وحركة عرب أزواد. وعلى غرار ما أوضحته في تقريري السابق، فقد أثرت هذه الأزمة تأثيرا شديدا في تقديم الخدمات الأساسية في جميع أنحاء البلاد، مما يعوق التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣٦ - وظل تدخل السلطات المالية في ممارسة الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك حرية التجمع والتعبير، من المشاكل المطروحة، كما يتضح من الاعتقال غير القانوني والاحتجاز التعسفي الذي تعرض له بوكاري ضو، رئيس تحرير الصحيفة المالية *Le Republicain*، في آذار/مارس. وقد اتُّهم السيد ضو بالتحريض على الثورة ونشر شائعات كاذبة بعد قيامه، حسبما يُدّعى، بنشر رسالة مفتوحة من جنود ماليين عن الحالة داخل القوات المسلحة والإفصاح عن المستحقات المالية للكابتن أمادو سانوغو. وقد أثبت هذا الاعتقال استمرار تدخل العناصر الموالية للمجلس العسكري في عمل المؤسسات والدوائر السياسة في مالي. وفي ٣٠ نيسان/أبريل، تم شطب القضية. وفي هذه الأثناء، ألقى قرار تمديد حالة الطوارئ حتى ٦ حزيران/يونيه بظلال الشك على ممارسة الحريات المدنية حيث أنه يسمح بالخروج في حالات استثنائية عن الإجراءات القانونية الواجبة.

٣٧ - وتناقصت التقارير الواردة عن أعمال العنف الانتقامية التي ترتكبها القوات المسلحة المالية ضد أفراد قبائل الطوارق والعرب. ومع ذلك يظل الخطر الذي يتهدد هذه القبائل في تمبكتو عاليا في ضوء استمرار الاعتقاد بارتباطهم بالجماعات المتطرفة المسلحة. وقد أحجم معظم أفراد قبائل العرب والطوارق في المنطقة عن العودة خوفا من التعرض لأعمال انتقامية على يد القوات المسلحة المالية والسكان المحليين. وقد حاولت السلطات المحلية تقديم المساعدة الإنسانية إلى أسر العرب والطوارق المتبقية والتي امتنعت عن ترك ديارها بسبب مخاوف أمنية. ولا يزال في عداد المفقودين ثمانية من العرب وشخص واحد من السونغاي كانت القوات المسلحة المالية قد اعتقلتهم في حي أباراجو بتمبكتو في ١٤ شباط/فبراير.

٣٨ - وواصلت البعثة المتكاملة زيارة أفراد يدعى انتماؤهم لجماعات مسلحة اعتُقلوا في الشمال ونُقلوا إلى باماكو من أجل رصد الإجراءات القانونية وتقييم ظروف اعتقالهم. ووفقا للسلطات القضائية، بلغ في ٣١ أيار/مايو عدد الأفراد المعتقلين لأسباب تتعلق بالنزاع الدائر في الشمال نحو ٤٠٠ فرد. وفي ٢٩ آذار/مارس، أُطلق سراح ٢٧ من المعتقلين لعدم كفاية الأدلة.

٣٩ - وفي المقابلات التي أجرتها البعثة المتكاملة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في مالي وفي مخيمات اللاجئين في كل من بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر، أثار اللاجئون والنازحون مرارا مسألة النزاعات الماضية وما تلاها من حالات الإفلات من العقاب. وقد أشار اللاجئون الماليون في موريتانيا والنيجر إلى الحالة الأمنية وانعدام الخدمات الأساسية الكافية باعتبارهما من الشواغل الرئيسية لدى التفكير في العودة. ولئن كانوا على وعي بعملية المصالحة، فقد أبدوا تحفظات بشأن عدم تمثيل اللاجئين في اللجنة الوطنية للحوار والمصالحة.

٤٠ - وسعيا لمعالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان، أنشأت الحكومة الانتقالية وحدات لرصد العمليات التي تقوم بها القوات المالية المنتشرة أساسا في المدن الشمالية الرئيسية. وبدأت أيضا تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان التي يدعى ارتكابها من جانب تلك القوات. وقد دعمت البعثة المتكاملة هذه الجهود من خلال تدريب ٦٥٠ جنديا في مجال حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني وقانون اللاجئين. وقدمت البعثة المتكاملة أيضا إحاطة إعلامية إلى وحدات بعثة الدعم الدولية بشأن سياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

هاء- حماية المدنيين وحماية الأطفال والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع

٤١ - استهلت الأمم المتحدة تقييما للمخاطر المرتبطة بحماية المدنيين للاسترشاد به في التخطيط لتنفيذ البعثة ولايتها في مجال حماية المدنيين. ويجري أيضا استحداث آليات لتخفيف حدة المخاطر التي يواجهها المدنيون بينما تنفذ البعثة ولايتها بالاشتراك مع القوات المسلحة المالية.

٤٢ - وقد اتسم النزاع في مالي بورود العديد من التقارير والحوادث المتعلقة بارتكاب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود، والعنف الجنسي، والقتل، والتشويه، وشن الهجمات على المدارس والمستشفيات. وتواصلت التقارير التي تفيد وجود أطفال في ميليشيات الدفاع الذاتي. وقد انتهت الحكومة الانتقالية والأمم المتحدة من وضع الصيغة النهائية لمشروع اتفاق بشأن تسليم الأطفال المرتبطين بالقوات أو الجماعات المسلحة.

٤٣ - ومنذ إطلاق عملية سيرفال في كانون الثاني/يناير، ظلت منطقة كيدال هي المصدر الوحيد للادعاءات التي تفيد وقوع أعمال العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. ولم تتمكن البعثة المتكاملة من تأكيد هذه الادعاءات. وما زالت تداعيات عمليات الاغتصاب التي ارتُكبت خلال احتلال الشمال تتواصل من جراء التخلي عن الأطفال الذين وُلدوا نتيجة حالات الاغتصاب تلك. وقد بلغت المؤسسات التي تأوي الأطفال المتخلى عنهم طاقتها الاستيعابية كاملة. ويحظر قانون الأسرة الذي اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ تبني الأجانب للأطفال الماليين المتخلى عنهم واليتامى.

واو - الحالة الإنسانية

٤٤ - من أصل ٣,٤ ملايين على الأقل من الماليين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي أو سوء التغذية، يحتاج ١,٤ مليون إلى مساعدة فورية، بما في ذلك ٠٠٠ ٥٦٨ شخص في

الشمال ما زالوا معرضين للخطر بشكل خاص نتيجة للنزاع الدائر هناك. ويُضطلع بالأنشطة الإنسانية في شمال مالي حيثما أمكن، على الرغم من استمرار العمليات العسكرية، وانتشار الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة وقطع الطرق وحوادث العنف مثل الهجمات الانتحارية في المناطق الحضرية الرئيسية وحولها.

٤٥ - وفي ٢٧ أيار/مايو، أُجبر أكثر من ٠٠٠ ٤٧٥ شخص على ترك ديارهم بسبب النزاع في الشمال والتمسوا الملاذ في وسط أو جنوب مالي أو في البلدان المجاورة. ويعيش معظم المشردين داخليا، وعددهم ٠٠٠ ٣٠١ شخص، مع الأقارب أو الأصدقاء في ظروف هشة للغاية، حيث يعيش معظمهم على المساعدات الإنسانية وتضامن المجتمعات المضيفة التي كانت تقاسي أصلا ظروفا صعبة قبل بدء النزاع. وخلال الربع الأول من عام ٢٠١٣، عاد نحو ٤٠٠ ١٤ من المشردين داخليا إلى ديارهم في الشمال، بينما فر ٥٠٠ ٢٣ آخرين إلى الجنوب.

٤٦ - ولا يزال الأمن الغذائي يشكل تحديا كبيرا، حيث تضررت جميع الأقاليم الشمالية الثلاثة من أزمة الغذاء لدرجة أن أسرة واحدة من كل ٥ أسر تواجه نقصا حادا في الغذاء. وفي مقاطعتي تيساليت وأبيبارا التابعتين لمنطقة كيدال، بلغ الوضع مستويات حالات الطوارئ. ومن المتوقع أن تصل حالة انعدام الأمن الغذائي بحلول حزيران/يونيه مستويات حالات الطوارئ في ١١ وحدة من أصل ١٣ وحدة إدارية في الشمال، في حين سيتعذر إيصال المساعدات الإنسانية بسبب بداية موسم الأمطار في الفترة نفسها.

٤٧ - وأعادت بعض المدارس فتح أبوابها خلال الفترة المشمولة بالتقرير في منطقتي غاو وتمبكتو، حيث بدأ تشغيل ٤٦١ مدرسة من أصل ٠٧٩ ١ مدرسة (٤٢ في المائة). وعاد إلى قاعات الدرس ما يقرب من ٠٠٠ ١٠٠ طالب و ٣٤٥ ٢ مدرسا. ولا توجد مدارس مفتوحة في منطقة كيدال وما زال أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ طفل محروما من سبل الحصول على التعليم في الشمال. وتظل فرص الحصول على الرعاية الصحية محدودة للغاية في الشمال، ويعزى ذلك أساسا إلى إحجام موظفي الرعاية الصحية عن العودة، وذلك في ظل ورود تقارير عن تفشي داء الحصبة والكوليرا في مقاطعتي غاو وأسونغو، على التوالي. وقد جرى توزيع مواد غير غذائية وإعادة تأهيل البنية التحتية في كيدال وموبتي وسيغو. وفي ٣٠ نيسان/أبريل، بدأت منظمة الأمم المتحدة للطفولة، بالتعاون مع السلطات المالية والمنظمات غير الحكومية، استقصاء تغذويا في غاو، وذلك في إطار مبادرة الرصد الموحد وتقييم الإغاثة والحالات الانتقالية. وهذا هو أول استقصاء في المناطق المتضررة من النزاع في

شمال مالي منذ عام ٢٠١١، وستكون له أهمية بالغة في تحديد الاحتياجات والأولويات لأغراض التدخلات المزمعة في مجال التغذية.

٤٨ - وفي ٢٩ أيار/مايو، لم يتجاوز تمويل عملية النداءات الموحدة لمالي لعام ٢٠١٣ نسبة ٢٩ في المائة، حيث جرى حشد مبلغ ١٢٠ مليون دولار من المبلغ المطلوب، وقدره ٤١٠ ملايين دولار. وتمس الحاجة إلى موارد إضافية لتلبية الاحتياجات الأساسية لملايين الماليين الذين يعيشون حاليا على المساعدات الإنسانية.

زاي - حالة التنمية

٤٩ - أثرت الأزمة السياسية والأمنية بشكل خطير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأدى وقف المساعدة الإنمائية الرسمية، باستثناء المساعدات الإنسانية، إلى تجميد العديد من المشاريع الاستثمارية وانخفاض شديد في الموارد والاعتمادات المخصصة في الميزانية، وخاصة تلك المرصودة للقطاعات الاجتماعية الأساسية. وبلغ تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي ١,٢ في المائة في أواخر عام ٢٠١٢، مما يعكس آثار الصدمات التي تعرض لها الاقتصاد خلال العام. وأدت حالة الركود المسجلة في عام ٢٠١٢ إلى زيادة ضعف الأسر وارتفاع نسبة الفقر إلى ٤٣,٦ في المائة.

٥٠ - وفي ١٥ أيار/مايو، اشترك الاتحاد الأوروبي وفرنسا ومالي في رئاسة مؤتمر دولي للمانحين في بروكسل، معقود تحت شعار ''معا من أجل مالي جديدة''، حضره ١٠٨ وفود. وقد عُقد هذا المؤتمر بغية حشد الدعم لخطة تحقق الانتعاش المستدام لمالي، وتستند إلى الوثائق المتاحة مثل استراتيجية الحد من الفقر وخطة العمل ذات الأولوية المدعومين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد تم التعهد بتقديم ما مجموعه ٣,٢٥ بلايين يورو، من مانحين منهم الاتحاد الأوروبي (٥٢٠ مليون يورو) وكذلك على الصعيد الثنائي من فرنسا، وألمانيا، وهولندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية. وسوف تُستخدم هذه الأموال لإعادة بناء المؤسسات الحكومية والبنية العسكرية، وإصلاح الهياكل الأساسية المتضررة، وتنظيم الانتخابات الرئاسية، ودعم الحوار مع الجماعات في الشمال وحفز الاقتصاد.

٥١ - وفي أعقاب إيفاد عدة بعثات إلى الشمال، قررت وكالات الأمم المتحدة استئناف عملياتها بنشاط هناك. وسيتم إيفاد عدد محدود من الموظفين إلى تمبكتو، حيث يجري حاليا إنشاء مكتب للأمم المتحدة. وسيعمل عنصر الأمم المتحدة المتكامل في مالي عن كثب مع البنك الدولي. وقد عُقدت مناقشات أولية بشأن مجالات التعاون ذات الأولوية على مستوى المقر وفي باماكو.

ثالثا – إنشاء البعثة

ألف – نشر البعثة

٥٢ – عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٠٠ (٢٠١٣)، أُنشئت البعثة المتكاملة في ٢٥ نيسان/أبريل. وتقرر إدماج مكتب الأمم المتحدة في مالي ضمن هذه البعثة بأثر فوري، على أن تتولى البعثة المتكاملة مسؤولية الاضطلاع بالمهام المسندة إلى المكتب في القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢). واعتبارا من ذلك التاريخ، تولى ديفيد غريسلي، رئيس مكتب الأمم المتحدة في مالي، مهام القائم بأعمال رئيس البعثة المتكاملة.

٥٣ – وفي ١٧ أيار/مايو، عيّنت ألبرت جيرار كوندرز من هولندا ممثلا خاصا لي لمالي ورئيسا للبعثة المتكاملة. وقد تولى السيد كوندرز، الذي كان قد عمل ممثلا خاصا لي لكوت ديفوار ورئيسا لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، مسؤولياته في ٤ حزيران/يونيه.

٥٤ – وتبعا لأحكام الفقرة ٣٣ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٠ (٢٠١٣)، توشك منظمة الأمم المتحدة والسلطات الانتقالية المالية على الانتهاء من وضع الصيغة النهائية لاتفاق بشأن مركز القوات فيما يتعلق بالبعثة المتكاملة، إضافة إلى ترتيبين تكميليين يتعلقان بتقديم الدعم إلى بعثة الدعم الدولية وبتسليم المحتجزين من قبل البعثة المتكاملة إلى السلطات الانتقالية. والمناقشات جارية أيضا مع حكومة فرنسا بشأن الترتيبات اللازمة لتنفيذ الفقرة ١٨ من القرار ٢١٠٠ (٢٠١٣)، والتي يأذن فيها المجلس للقوات الفرنسية، في حدود قدراتها ومناطق انتشارها، باستخدام جميع الوسائل الضرورية، من بداية أنشطة البعثة المتكاملة وحتى نهاية ولايتها، من أجل التدخل لدعم عناصر البعثة المتكاملة في حال تعرضها لتهديد وشيك وخطير وبناء على طلب من الأمين العام.

٥٥ – ومن خلال الاستعانة بموظفي مكتب الأمم المتحدة في مالي وهياكله، تمكنت الأمانة العامة، بالتنسيق مع البعثة المتكاملة، من تسريع عملية إيفاد الموظفين إلى البعثة في باماكو ونشر العناصر اللوجستية الرئيسية وأفراد الأمن في المراكز السكانية الرئيسية في الشمال لتسهيل عمليات النشر المقررة مستقبلا. ويتوقف هذا الانتشار على عدد من العوامل، بما في ذلك اعتبارات السلامة والأمن والقدرات التمكينية. ويُسترشد في نشر مزيد من الأفراد بالمبادئ الثلاثة التالية: ضمان الانتقال السلس من بعثة الدعم الدولية إلى البعثة المتكاملة بحلول ١ تموز/يوليه؛ وضمان عدم حدوث فراغ أمني وعدم تلاشي المكاسب التي تحققت حتى الآن؛ والتأكد من إمكانية الاضطلاع بالمهام العاجلة المقررة، وخاصة فيما يتعلق بالعملية السياسية.

٥٦ - وقد اعتُمد نهج مرن لدعم البعثة. ويتمثل الاعتبار الأهم في أمن وسلامة أفراد الأمم المتحدة وأصولها. وسيتم الأخذ بنهج تدريجي ذي أولويات محددة على أساس الأوضاع الأمنية ومستوى القدرات التمكينية المنشورة. وسيتم تطبيق مبادئ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، بما في ذلك تشغيل البعثة بأثر خفيف وبدعم من مكتب للخدمات الإدارية من المقرر إنشاؤه في أبيدجان، بكوت ديفوار، لأغراض الأنشطة المتعلقة بالمعاملات.

٥٧ - وفي ٣٠ أيار/مايو، كانت البعثة المتكاملة تضم ٩٥ موظفا دوليا (٥٧ موظفا فنيا و ٣٨ من موظفي دعم البعثة) وستة موظفين وطنيين. وكان هناك أيضا اثنان من ضباط الاتصال العسكريين وثلاثة من أفراد الشرطة من القدرات الشرطية الدائمة. وخلال مرحلة بدء تشغيل البعثة المتكاملة، سيتم نشر ما يصل الى ١٠ من أفراد الشرطة التابعين للأمم المتحدة، بالإضافة إلى أفراد الشرطة التابعين للقدرات الشرطية الدائمة، لدعم إنشاء عنصر الشرطة. وعلاوة على ذلك، تم نشر خبراء من الهيئة الدائمة للعدل والمؤسسات الإصلاحية. وأنشأت الأمانة أيضا فرق دعم التخطيط في المقر وفي البعثة المتكاملة.

٥٨ - وتتمثل الخطط الحالية في إنشاء مقر للقيادة العسكرية في حزيران/يونيه وإجراء نشر تدريجي لوحدات إضافية متى تيسّر تشكيلها من أجل الاضطلاع بالعمليات بدءا من ١ تموز/يوليه. وتُمنح الأولوية حاليا لنشر وحدات تمكينية في ١ تموز/يوليه أو قبل ذلك لدعم الانتقال من بعثة الدعم الدولية وانتقال الوحدات المنتشرة بالفعل. ويجري التفاوض حاليا بشأن نشر وحدات الهندسة، والشركات المتخصصة في إبطال الذخائر المتفجرة، ومستشفيات المستوى الثاني، وشركات النقل وشركات حماية المقر. وبالإضافة إلى ذلك، يُتوقع نقل الجزء الأكبر من الوحدات المنتشرة ضمن بعثة الدعم الدولية في ١ تموز/يوليه. وسيتم نشر الوحدات المتبقية بمجرد إتمام التفاوض بشأن مذكرات التفاهم المتعلقة بها.

٥٩ - وتشير الجداول الزمنية الحالية لنشر عناصر تمكين القوة العسكرية إلى أن معظمها سوف يصل إلى مالي ويبدأ العمل بها قرب نهاية عام ٢٠١٣. وبالإضافة إلى ذلك، تشير التقييمات الحالية إلى توافر عدد محدود من المقاولين التجاريين القادرين على إنجاز مشاريع التشييد واسعة النطاق في شمال مالي. ونتيجة لذلك، يُتوقع أن تواجه البعثة المتكاملة تحديات كبيرة في تطوير قواعد تشغيلية في غاو وتمبكتو خلال الفترة المتبقية من عام ٢٠١٣. وبالتالي، فإن قدرة البعثة المتكاملة على العمل انطلاقا من تلك المواقع خلال تلك الفترة ستكون محدودة. وبالإضافة إلى المقر المدني للبعثة المتكاملة في باماكو، تمنح البعثة الأولوية لإنشاء مقر لقيادة القوة واثنين من المقار الإقليمية والقطاعية للقوة في غاو وتمبكتو. وستكون هذه المقار

بمثابة الأسس الرئيسية لنشر الأفراد العسكريين والمدنيين وأفراد الشرطة التابعين للبعثة المتكاملة في شمال مالي خلال مرحلة بدء التشغيل. وخلال مرحلة النشر الأولى، ستكون قدرة البعثة على بسط وجود عملياتي آمن وفعال في غاو وتمبكتو، وكذلك في كيدال حيث سيتم في المرحلة الأولى إنشاء مكتب استشعار، متوقفة بشكل كبير على نشر عناصر تمكين القوة، مثل الوحدات اللوجستية والهندسية ووحدات النقل، بالإضافة إلى توافر مقاولين تجاريين قادرين على توفير خدمات البناء والمعسكرات في هذه المواقع.

٦٠ - وقد أجرت أفرقة خبراء دراسات استقصائية ميدانية في مجالات الخدمات اللوجستية والهندسة، والطيران، والاتصالات، والإمدادات، والخدمات الطبية. وتتواصل الاستعدادات لنشر وتصميم المعسكرات والهياكل الأساسية. ويجري تنظيم النقل الاستراتيجي للعتاد، بما في ذلك التبكير بإنشاء الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البعثة.

٦١ - ويوجد الآن في الميدان فريق صغير معني بالاتصالات والإعلام عاكف على عدة عناصر أساسية تتعلق بالمرحلة الانتقالية وبإنشاء البعثة المتكاملة. وتشمل أنشطته التواصل مع الجمهور لزيادة الوعي بعمل البعثة وشرح الولاية الموكولة إليها، ودعم الاتصالات المتعلقة بالانتخابات واللجنة الوطنية للحوار والمصالحة، والتنسيق مع بعثة الدعم الدولية لتخطيط أنشطة التواصل استعدادا للانتقال من بعثة الدعم الدولية إلى البعثة المتكاملة.

٦٢ - وأُنشئ قسم صغير متكامل لشؤون الأمن تحت قيادة كبير مستشاري الأمن من أجل تقييم أمن موظفي الأمم المتحدة ومبانيها خلال الفترة الانتقالية مع مواصلة دعم عمليات الأمم المتحدة الجارية. ويجري إنجاز تقييمات محددة للتهديدات والمخاطر الأمنية لتحديد جدوى نشر المزيد من الأفراد المدنيين في مناطق تمبكتو وغاو وموبتي وكيدال. وممثلي الخاص هو المسؤول المكلف بشؤون الأمن في مالي.

٦٣ - وأُعدت مشاريع مفاهيم العمليات لعناصر البعثة المتعلقة بالأفراد العسكريين والشرطة والأفراد المدنيين والأمن. وستعمل البعثة على تهيئة بيئة آمنة لبسط سلطة الدولة وتحقيق الأمن المدني وإفساح المجال لأنشطة تحقيق الاستقرار في شمال مالي، وردع العناصر المسلحة واتخاذ خطوات فعالة لمنع عودتها؛ وتمكين السلطات الانتقالية في مالي من تولي زمام مسؤولياتها الوطنية. وسوف تركز البعثة على استخدام المعلومات في إدارة العمليات دعما للقوات المسلحة المالية أو بشكل انفرادي لحماية السكان وموظفي الأمم المتحدة ومرافقها ومعداتها. وستعمل البعثة المتكاملة على تأمين وحفظ وجودها في المراكز السكانية الرئيسية وصون حرية التنقل على طول الخطوط الرابطة للاتصالات.

باء – تقديم الدعم لبعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية

٦٤ – ما فتئت قوات بعثة الدعم الدولية وعناصر الشرطة التابعة لها تضطلع بدور هام، بالتنسيق مع القوات المسلحة المالية والفرنسية، في تثبيت الحالة الأمنية في الشمال. وفي ٢٩ أيار/مايو، كان قوام بعثة الدعم الدولية ٠٨٥ ٩ فردا، منهم ٩٢ من ضباط الأركان، و ١٨ من أفراد الشرطة ووحدة شرطة كاملة تضم ١٤٠ شرطيا منتشرين في باماكو. وقد أوفد إلى منطقة سيفاري فريق متقدم مؤلف من وحدة شرطة مشكلة أخرى، تضم ٧٢ شرطيا. ويمثل هذا ٨٧ في المائة من مجموع القوات التي تعهدت بها لبعثة الدعم الدولية مختلف البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة.

٦٥ – وواصلت البعثة المتكاملة دعم بعثة الدعم الدولية من خلال دعم التخطيط، وإنشاء آليات للتنسيق وتحديد الاحتياجات ذات الأولوية. وعلاوة على ذلك، واصل كل من مكتب الأمم المتحدة في مالي والبعثة المتكاملة إعداد وثائق رئيسية لبعثة الدعم الدولية، بما في ذلك التوجيهات التشغيلية للعنصر العسكري والشرطة، والمبادئ التوجيهية لحماية المدنيين، وقواعد الاشتباك ووضع مدونة لقواعد السلوك.

٦٦ – وبالإضافة إلى ذلك، تلقت وحدات بعثة الدعم الدولية الدعم اللوجستي من القاعدة اللوجستية الرئيسية في باماكو، ومحور لوجستي في نيامي وثلاث قواعد لوجستية متقدمة في سيفاري وغاو وتمبكتو. وتولت شركة خاصة تعاقدت معها الولايات المتحدة مهمة إمداد أكثر الوحدات تقدما في غاو وتمبكتو. وستوفر هذه الشركة أيضا التدريب لبعثة الدعم الدولية. ومع ذلك، تظل اللوجستيات تحديا كبيرا، نظرا لعدم كفاية البنية التحتية، ورداءة الاتصالات ونقص الكهرباء. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف التمويل للعمليات وسددت تكاليفها، كما قدمت الدعم المعيشي الحيوي (حصص الإعاشة والماء والوقود) والدعم اللوجستي للتحركات الاستراتيجية وداخل مسرح العمليات، والدعم المباشر بالمعدات وتدريب الوحدات التمكينية.

جيم – الانتقال من بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

٦٧ – عززت الأمانة العامة، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، تعاونها مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فيما يتعلق بالانتقال من بعثة الدعم الدولية إلى البعثة المتكاملة. وفي ٨ و ٩ أيار/مايو، اجتمع فريق متعدد التخصصات تابع للأمم المتحدة مع نظيريه في الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا لاستعراض الترتيبات الانتقالية في مجالات العنصر العسكري والشرطة

والتدريب ودعم البعثة، بما في ذلك عقد جلسة تخطيط مشتركة ثم القيام في وقت لاحق بإنشاء آلية مشتركة بين بعثة الدعم الدولية والبعثة المتكاملة في باماكو للمساعدة في الاشراف على العملية الانتقالية.

٦٨ - وسينتقل الجزء الأكبر من العنصرين العسكري والشرطي لبعثة الدعم الدولية إلى البعثة المتكاملة تحت القيادة الموحدة لقائد القوة ومفوض الشرطة بالبعثة. وسيشمل ذلك ست كتائب مشاة، ووحدة احتياطية وعناصر تمكينية، بالإضافة إلى اثنين من وحدات الشرطة المشكلة. وسيتم نقل عدد من ضباط الأركان العسكريين وفرادى ضباط الشرطة من المقار الحالية للقيادة العسكرية والشرطة في بعثة الدعم الدولية. وسيخضع جميع أفراد بعثة الدعم الدولية لتقييم الأمم المتحدة، والتدريب السابق للنشر وإجراءات التدقيق، بما في ذلك سياسة الأمم المتحدة للتحقق في مجال حقوق الإنسان للتأكد من استيفائهم لشروط الالتحاق بالقوة وامتلاكهم للمهارات اللازمة لتنفيذ ولاية البعثة.

٦٩ - وتضطلع الأمم المتحدة، بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة الدعم الدولية، بزيارات ما قبل النشر وعمليات تفتيش داخل مسرح العمليات تشمل المعدات المملوكة للوحدات وقدرات الاكتفاء الذاتي للوحدات المشكلة تمهيدا لنقلها المقرر إلى وحدات البعثة المتكاملة، وما يستتبع ذلك من مفاوضات بشأن مذكرات التفاهم. وتشير التقديرات الأولية إلى أن قوة بعثة الدعم الدولية الحالي لا تشمل الوحدات التمكينية اللازمة لعمليات البعثة المتكاملة. ولتلبية الاحتياجات التمكينية العسكرية التي تم تحديدها للبعثة المتكاملة، سيلزم إنشاء وحدات إضافية، منها وحدات الهندسة والخدمات اللوجستية والطبية. وبالمثل، سيتعين استحداث قدرات لنقل الجوي التعبوي داخل مسرح العمليات العسكرية التكتيكية وقدرات الطيران متعدد الأغراض، بما في ذلك الدعم الأرضي، ونشر هذه القدرات وتطويرها. وستكون قدرات الطيران العسكري أساسية لنشر القوة، لأغراض إعادة تموين لوجستياتها ولأغراض العمليات، بما في ذلك عمليات إجلاء المصابين والمرضى. بيد أنه حتى ٣ حزيران/يونيه، لم تقدم الدول الأعضاء سوى تعهدات محدودة في مجال الطيران العسكري. ومن شأن عدم كفاية أصول الطيران العسكري أن يكون له أثر سلبي كبير في نشر البعثة وتطوير قدراتها التشغيلية.

٧٠ - وسيتم خلال الفترة المتبقية من عام ٢٠١٣ تطوير القدرة التشغيلية الكاملة بصورة تدريجية لتنفيذ الولاية. وقد أُمهلت الوحدات المنتشرة التابعة لبعثة الدعم الدولية فترة أربعة أشهر لبلوغ معايير الأمم المتحدة المطلوبة، إما من خلال المساعدة الوطنية أو الثنائية أو بدعم

من الصندوق الاستئماني لدعم بعثة الدعم الدولية. ولا تزال هناك ثغرات هامة فيما يتعلق بالطائرات العمودية، الهجومية منها والمخصصة للخدمات، وفيما يتعلق بوحدات المعلومات.

٧١ - وسيُبذل جهد كبير لسد الثغرات في القدرات المتعلقة بالمعدات والاكتفاء الذاتي للوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة لبعثة الدعم الدولية والوصول بها إلى معايير الأمم المتحدة. ويتصدى لأوجه القصور هذه كل من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف والصندوق الاستئماني لدعم بعثة الدعم الدولية، على أساس قائمة احتياجات مرتبة حسب الأولوية وصادرة عن الاتحاد الأفريقي ومقر بعثة الدعم الدولية. وقد تلقى الصندوق الاستئماني ٣٥ مليون دولار في شكل تعهدات مؤكدة، خُصص منها ٦ ملايين دولار للأنشطة الإنسانية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام. وسيتم تنفيذ هذه الأنشطة من خلال أفراد الأمم المتحدة المدنيين في مالي بالتنسيق مع العنصر العسكري لبعثة الدعم الدولية لكن دون الخضوع لقيادته.

٧٢ - وقد تم تحديد احتياجات بعثة الدعم الدولية، وتنسيقها وترتيبها حسب الأولوية بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومقر بعثة الدعم الدولية. وبدأت أول عملية تسليم للمعدات من مخزون النشر الاستراتيجي المتوافر عبر جسر جوي في ٣٠ أيار/مايو. ويجري التحضير لعملية التسليم الرئيسية عن طريق البحر. ولئن كان الدعم المقدم عن طريق الصندوق الاستئماني لبعثة الدعم الدولية دعما هاما، فإنه لن يكفي وحده لسد الثغرات المسجلة في القدرات. وسيتعين على البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والجهات المانحة الأخرى أن تبذل جهودا كبيرة لنشر المعدات العسكرية المطلوبة وتوفير التدريب اللازم. وسيجري توفير كل الدعم المقدم من خلال الصندوق الاستئماني في إطار الامتثال لسياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

٧٣ - وقد أكدت البلدان المساهمة بأفراد شرطة رسميا تعهدات بتقديم أربع وحدات شرطة مشكلة للبعثة المتكاملة، بالإضافة إلى الوحدة الموجودة فعلا في الميدان والوحدات الثلاث المخصصة لبعثة الدعم الدولية. وخلال المرحلة الأولية، سيجري النظر في نشر وحدات الشرطة المشكلة وفرادى ضباط الشرطة في باماكو وغاو وتمبكتو ثم لاحقا في كيدال وموبتي. ومن المهم أن تقدم الدول الأعضاء دعمها للبعثة من خلال توفير ضباط يتمتعون بالمهارات والقدرات اللغوية المطلوبة، ولا سيما ضابطات الشرطة.

٧٤ - وتتوافق مواقع انتشار بعثة الدعم الدولية بصفة عامة مع المواقع المقررة للأمم المتحدة، وإن كان سيلزم إجراء بعض التعديلات أثناء نشر البعثة المتكاملة. وستقدم الأمم المتحدة دعمها بصورة تدريجية، أولا من خلال إنشاء قواعد عملياتية كبيرة في غاو وتمبكتو،

سيتم انطلاقا منها دعم مواقع أخرى في الشمال، بما في ذلك مكتب الاستشعار المقرر إنشاؤه في كيدال. وسيتم دعم مواقع أخرى لانتشار البعثة المتكاملة في الشمال في المرحلة الأولى فقط باقتناء الأراضي وحفر الآبار. وستُقدم خدمات دعم إضافية في مرحلة لاحقة أثناء تنفيذ خطة الدعم اللوجستي، بوسائل منها بالاعتماد على عناصر التمكين العسكري مثل المهندسين المتخصصين في إبطال الذخائر المتفجرة، والبناء، ومهندسي العمليات القتالية، والنقل، والطيران، والوحدات الطبية متى أصبحت متاحة. ومن الأهمية بمكان أن يتم نشر هذه القدرات بأسرع ما يمكن حتى يتسنى تطوير القدرة العملياتية للبعثة في الوقت المناسب.

٧٥ - في اجتماع التخطيط المشترك المعقود في أديس أبابا، أعرب كل من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية عن التزامهما بالحفاظ على وجودهما السياسي في مالي. وأشارا إلى احتمال تشارك بعض موظفيهما أماكن العمل مع البعثة المتكاملة خارج باماكو، بما في ذلك مراقبو حقوق الإنسان وأفراد الشرطة التابعون للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية، بالإضافة إلى مراقبين عسكريين، وذلك بعد الانتقال من بعثة الدعم الدولية إلى البعثة المتكاملة. وقد تحاورا مع الأمم المتحدة بشأن المجالات التي يمكن فيها للمنظمة أن تقدم لهما الدعم من حيث الاتصالات الاستراتيجية والعملياتية، والتحرك داخل مسرح العمليات، والإيواء، وتوفير الرعاية الطبية والأمن لموظفيهما في البلاد بعد الانتقال إلى البعثة المتكاملة. وستعمل الأمم المتحدة عن كثب مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية بعد الانتقال من بعثة الدعم الدولية إلى البعثة المتكاملة لتوطيد جهود الوساطة المتواصلة والعمليات السياسية الأوسع في مالي وكفالة استمراريتها.

رابعا - الملاحظات

٧٦ - قبل سنة ونيف، انحرفت العملية الديمقراطية في مالي عن مسارها الصحيح. وقبل أقل من ستة أشهر، تعرضت سيادة مالي وسلامتها الإقليمية لتهديد خطير من جانب الجماعات المسلحة التي كانت قد أحكمت سيطرتها على أزيد من نصف إقليم البلد. وساهمت تعبئة المجتمع الدولي، ولا سيما فرنسا والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في تلافي كارثة كبرى في مالي والمنطقة.

٧٧ - وقد تحسن الوضع في مالي منذ بداية عام ٢٠١٣. وإنني أرحب بالتقدم المحرز نحو تنفيذ خريطة الطريق التي وضعتها الحكومة الانتقالية من أجل المرحلة الانتقالية، والتي ينبغي أن تفضي إلى الاستعادة الكاملة للنظام الدستوري والسلامة الإقليمية. ولا يمكن أن يتحقق السلام والاستقرار في مختلف أرجاء البلد إلا عن طريق الحوار. ولا يمكن جبر المظالم عن طريق العنف كما يتجلى من الأحداث التي سُجلت في الشمال على مدى الأشهر الثلاثة

الماضية. وإنني أرحب بالتزام الحكومة الانتقالية والجماعات المسلحة، ولا سيما الحركة الوطنية لتحرير أزواد، بعقد محادثات مباشرة في أسرع وقت ممكن وأشجع جميع أصحاب المصلحة على دعم جهود الوساطة التي يقوم بها وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وأشجع جميع أصحاب المصلحة على العمل من أجل التوصل إلى اتفاق مؤقت في الوقت المناسب يمهد الطريق لإجراء انتخابات على الصعيد الوطني، مما سيفسح المجال لعقد مناقشات موضوعية مع السلطات المنتخبة بعد ذلك. وأعمال القتال الدائر بين قوات الحكومة الانتقالية والحركة الوطنية لتحرير أزواد في منطقة النفيس وحولها إنما هي مصدر قلق بالغ ويجب أن تتوقف فورا. وينبغي للأطراف أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها أن تهدد العملية السياسية. ووفقا لقرار مجلس الأمن ٢١٠٠ (٢٠١٣)، تقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتنسيق الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل دعم جميع جوانب خريطة الطريق الانتقالية، بالتنسيق الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٧٨ - وإنني أرحب ببدء عمل اللجنة الوطنية للحوار والمصالحة. فهو دليل قوي على التزام الحكومة الانتقالية وشعب مالي بالشروع في التصدي للمشاكل المتجذرة التي ابتُليت بها جميع القبائل في مالي لسنوات عديدة. ولكي يتسنى تحقيق مصالحة حقيقية، ستحتاج اللجنة إلى اتباع نهج شامل قدر الإمكان في سعيها للحوار، بسبل منها استشارة الزعماء الدينيين ورؤساء القبائل والقادة التقليديين، ومن خلال الاستعانة بالآليات التقليدية والمؤسسية لتسوية المنازعات. ويجب أن تتضمن عملية الحوار مسارات متعددة، بما في ذلك الحوار فيما بين القبائل وداخلها وبين الحكومة الانتقالية والسكان.

٧٩ - ومع تسارع وتيرة الأعمال التحضيرية للانتخابات، يشجعني تصميم الشعب المالي على إجراء الانتخابات بمجرد ما تصبح الظروف مواتية لذلك. وأنا أحيي التزام الشعب المالي بإنشاء مؤسسات منتخبة مكلفة بالتصدي للتحديات الخطيرة والملحة على كل من الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والإنساني والإنمائي. في الوقت نفسه، يساورني القلق إزاء عدد من التحديات التقنية والسياسية المشار إليها أعلاه، بما في ذلك الوضع المقلق في كيدال، وهو وضع ما زال يحول دون نشر موظفي الانتخابات ويتعين تسويته. وأي انتخابات تجري في ظل الظروف الحالية ستعتريها عيوب لا محالة. بيد أنني أعتقد أن الماليين سيقبلوا نتائج الانتخابات إذا شعروا أنها تمثل حقا إرادتهم الجماعية. ومن المهم أن تنظر السلطات المالية بعناية في ما إذا كان الجدول الزمني الذي اعتمدته يتيح ما يكفي من الوقت لضمان إسهام الانتخابات فعلا في تعزيز الاستقرار والمصالحة الوطنية.

٨٠ - وأنا أشجع أصحاب المصلحة على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل القانونية والإجرائية غير المحسومة، من قبيل ترتيبات التصويت للاجئين والمشردين داخليا والمسائل المرتبطة بسجل الناخبين. وينبغي اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وشاملة تقام في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك المناطق الشمالية. ويجب على المجتمع الدولي مواصلة وتعزيز دعمه للحوار المستمر بشأن الترتيبات لعقد انتخابات على الصعيد الوطني - بما في ذلك إعادة نشر موظفي الانتخابات الحكوميين والترتيبات الأمنية وتدابير بناء الثقة - وللجهود المبذولة لتحقيق توافق في الآراء بين أصحاب المصلحة بشأن طرائق إجراء الانتخابات. ومن الضروري أيضا أن يلتزم القادة السياسيون التزاما واضحا بالسلوك السلمي والمسؤول، وبقبول نتائج صناديق الاقتراع والعمل معا في أعقاب الانتخابات من أجل مالي أقوى وأكثر اتحادا. وستقدم البعثة المتكاملة الدعم التقني واللوجستي والأمني في حدود قدراتها والقيود التي تفرضها حقيقة أن البعثة ما زالت في المراحل المبكرة من انتشارها.

٨١ - وقد توقف معظم العمليات القتالية الكبرى التي كانت تضطلع بها القوات المسلحة المالية والفرنسية وبعثة الدعم الدولي منذ طرد الجماعات المسلحة من منطقة أدرار إيفواغاس ومدن تمبكتو وغاو وكيدال وموبتي في وقت سابق من عام ٢٠١٣. وقد ساعد تعزيز وجود تلك القوات الثلاث في الشمال في تحقيق استقرار الوضع وأعاق بشكل كبير حركة الجماعات المسلحة وأنشطتها. ومع ذلك، تظل الحالة الأمنية في الميدان متقلبة، حيث تقع اشتباكات متفرقة بين الجماعات المسلحة وتستمر الهجمات غير النمطية في مختلف أنحاء المناطق الشمالية الثلاث. وعلاوة على ذلك، أدى زحف القوات المسلحة المالية شمالا نحو كيدال والاشتباكات القاتلة مع عناصر الحركة الوطنية لتحرير أزواد في ٥ حزيران/يونيه إلى تفاقم التوترات وزيادة تقلب الوضع في المنطقة. وفي حين انخفضت القدرات العملياتية للجماعات المسلحة، أثبتت الهجمات المسجلة في الأشهر الأخيرة في مالي والمنطقة دون الإقليمية أن تلك الجماعات ما زالت تملك القدرة على طرح تهديد كبير. وقد استُهدف كل من القوات المسلحة المالية وبعثة الدعم الدولية. وثمة احتمال أن تواجه قوات الأمم المتحدة وموظفيها الآخرين خطرا مماثلا. وقد يستدعي هذا الوضع اتخاذ تدابير تخفيفية ربما تؤثر أحيانا في قدرة البعثة المتكاملة على تنفيذ جوانب من ولايتها في مختلف أنحاء مالي. وسيتعين أيضا على السلطات المالية، بدعم دولي وفي إطار المراعاة الواجبة لحقوق الإنسان، أن تتصدى على سبيل الاستعجال لعوامل أخرى تؤدي إلى عدم الاستقرار، بما في ذلك الإجرام والعنف بين القبائل.

٨٢ - وما زال يساورني القلق إزاء حالة حقوق الإنسان. إذ يتواصل الإبلاغ عن ادعاءات تفيد وقوع انتهاكات وتجاوزات ينبغي لجميع الأطراف معالجتها. وإنني أشيد بروح التضامن التي أبداها السكان عموما من خلال توفير المأوى للمشردين داخليا أثناء النزاع. بيد أنني أشعر بقلق عميق إزاء محنة المشردين داخليا واللاجئين في المخيمات داخل مالي وخارجها. ولئن كان معظم اللاجئين يرغبون في العودة إلى ديارهم، فإنهم يخشون التعرض لأعمال انتقامية. وسيتعين الاضطلاع بعمليات واسعة النطاق لتحقيق الاستقرار تفضي إلى تهيئة البيئة الآمنة التي لا بد من توافرها لتشجيع عمليات العودة. وفي هذا الصدد، أحث السلطات على التقيد الصارم بمبادئ حقوق الإنسان بينما تستكمل المؤسسات إعادة انتشارها في الشمال، وأشير إلى أن المصالحة على المدى الطويل لن تتسنى من دون تعزيز حقوق الإنسان لجميع قبائل الشمال والدفاع عنها.

٨٣ - وتنطوي ولاية البعثة المتكاملة على تحديات معقدة. فالأمم المتحدة بصدد نشر عملية لحفظ السلام في سياق جيوسياسي جديد محفوف بتهديدات لم يسبق لها مثيل في بيئة حفظ السلام للأمم المتحدة. وقد أُسندت للبعثة المتكاملة ولاية استخدام كل الوسائل الضرورية لحماية السكان وردع الجماعات المسلحة واتخاذ خطوات فعالة لمنع عودتها إلى المراكز السكانية الرئيسية. ولا يشمل هذا فرض السلام أو مسؤوليات مكافحة الإرهاب، وهي مهام ستضطلع بها القوات الفرنسية. وستقوم البعثة، على سبيل الأولوية الفورية، بحماية السكان في مناطق انتشارها وفي حدود القدرات المتاحة لها.

٨٤ - ولا تزال هناك تحديات عديدة تعترض كفالة تحقيق انتقال سلس من بعثة الدعم الدولية إلى البعثة المتكاملة. وسيكون التركيز في البداية على ضمان استمرارية محكمة بين العمليتين للحفاظ على المكاسب الأمنية التي تحققت حتى الآن، وتجنب نشوء أي ثغرات أمنية. وستشهد فترة انتقالية أولية مدتها ستة أشهر بناء قدرة عسكرية إضافية وما يرافق ذلك من توسيع نطاق عمليات البعثة. وتمثل سلسلة الإمدادات اللوجستية تحديا رئيسيا في ضوء الحجم الكبير لمنطقة العمليات، وسوء حالة البنية التحتية بشكل عام في مالي. وتزيد الظروف المناخية من تعقيد هذا التحدي، خصوصا وأن موسم الأمطار أصبح وشيكا. وسيتم تقييد الوصول إلى مواقع أخرى بسبب خطر وقوع هجمات غير نمطية حيث سيتعين وضع تدابير تخفيفية هناك. وسيكون استحداث عناصر التمكين اللوجستية من الأولويات العليا لتيسير إنشاء البعثة والإنفاق عليها في شمال مالي. بيد أن هذه القدرات لن تكون متاحة جميعها على الفور في بداية عملية الانتقال من بعثة الدعم الدولية إلى البعثة المتكاملة، مما يعني أنه سيتم نشر عناصر البعثة على مراحل في ضوء تحسن الظروف الأمنية وإنشاء البنية التحتية اللازمة.

٨٥ - ونظرا لهذه التحديات، أطلب من جميع الدول الأعضاء تقديم دعمها لعملية نشر البعثة المتكاملة. وسيتطلب هذا النشر جهودا من جميع الجهات المعنية - وفي مقدمتها الشعب المالي نفسه، ولكنه سيتطلب أيضا الدعم المستمر من الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي الأوسع.

٨٦ - إن للوضع في مالي تداعيات إقليمية ودولية بعيدة المدى. وإذ نركز جهودنا الجماعية على تحقيق استقرار الوضع على الصعيد الوطني، من المهم ألا يغيب عن ذهننا الخطر الذي تشكله العناصر المسلحة التي تنتقل إلى البلدان المجاورة لتنفيذ هجمات إرهابية والانخراط في أنشطة إجرامية. ولعل الهجمات التي وقعت في النيجر في ٢٣ أيار/مايو دليل على هذا التهديد. وبالتالي، من الأهمية بمكان تطوير النهج الإقليمية القائمة والبناء عليها في التصدي للتحديات الأمنية والحكومية والإنسانية التي هي تحديات عابرة للحدود بطبيعتها. وتحقيقا لهذه الغاية، فإنني بصدد وضع اللمسات الأخيرة على استراتيجية متكاملة للأمم المتحدة لمنطقة الساحل، وأتطلع إلى تلقي دعم الدول الأعضاء في تنفيذها. وفي هذه الأثناء، ستحتاج البعثة المتكاملة إلى الوقت لبناء قدرتها. وسيتعين على المجتمع الدولي أن يتحلى بالصبر وأن يقدم دعما منسقا واستثمارات كبيرة لحماية المكاسب التي تحققت حتى الآن، وتعزيز الاستقرار في مالي والحيلولة دون اتساع دائرة النزاع إلى المنطقة المحيطة بها.

٨٧ - وأود أن أعرب عن تقديري لكل من جواو هونوانا، الذي عمل رئيسا لمكتب الأمم المتحدة في مالي خلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، وديفيد غريسلي، الذي عمل رئيسا لمكتب الأمم المتحدة في مالي وقائما بأعمال رئيس البعثة المتكاملة حتى إيفاد ممثلي الخاص لمالي في ٤ حزيران/يونيه. كما أعرب عن تقديري لقيادة بعثة الدعم الدولية وللبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، بالإضافة إلى الشركاء الثنائيين والمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي، وفريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات غير الحكومية لعملهم دعما لشعب مالي.